



منذ بداية الثورة تعالت صيحات الثوار مستنيرة بالله و من ثم العدالة الدولية لإنقاذهم من النظام المستبد الذي يسومهم سوء العذاب،كي يساعدهم على تطبيق القوانين الدولية بحق التجاوزات التي يقوم بها هو وعصايه تجاه الشعب السوري ، ومساعدته على تطبيق الديمقراطية التي يستحقها بعد أن رفض الاستمرار في الرزح تحت الاستبداد المستمر منذ ما يقارب ستة عقود.

لكن الغرب وتحت ضغوط متعددة وعلى رأسها المنظمة الصهيونية العالمية عمل جاهدا على تجاهل مطالب الشعب وتشويه ثورته من خلال امبراطوريه الإعلامية وتصوير الأمر على أنه عنف متبادل بين طرفين، وتعامي عن التجاوزات التي تقوم بها العصابة الأسدية، وأصبحت المجازر سمة طبيعية للعنف الممارس بين طرفين يتساوى فيهما القاتل والمقتول .

فهم من جهة لا يريدون اغصان المنظومة الصهيونية التي تلعب دورا كبيرا في تشكيل سياساتهم؛ ومن جهة أخرى هم لا ي يريدون أن يظهروا وكأنهم معادون لمنتج ثورات الربيع العربي ومطالبهم في الديمقراطية.

لذلك فقد سعوا خلال السنتين الماضيتين من عمر الثورة أن يمسكوا العصا من الوسط، فهم لم يضفطوا باتجاه اسقاط الطاغية سياسيا و عسكريا، بل وتقاسموا الأدوار فيما بينهم للدفاع عن النظام في المحافل الدولية تارة من خلال التصويت في مجلس الامن وتارة أخرى بالعمل على تشويه المعلومة التي تصل إلى المنظمات المختصة، إضافة إلى منع تزويد الثوار بالسلاح الملائم لجسم المعركة و تعطيل فاعلية المنظمات الدولية في أداء دورها الانساني والحقوقي.

اليوم ومع تغير الأوضاع على الأرض؛ وما جره من حصار خانق على النظام والذي يحاول بدوره عكس هذا الواقع على المواطنين في لعبة "عصن الأصابع" .

يسارع الغرب لإيجاد تسوية تحفظ تركيبة النظام ولكن بصيغة يقبلها الشعب مرغماً كما الدواء المر ، من خلال عملية

مزدوجة سياسية:

تتمثل بداية في الاعتراف بالائتلاف الوطني السوري كممثل شرعي عن الشعب السوري كمال صرح أوباما بالأمس خلال مقابلة مع قناة "أي بي سي" الأمريكية بأننا "قررنا أن الائتلاف الوطني السوري المعارض أصبح يضم ما يكفي من المجموعات وهو يعكس ويمثل ما فيه الكفاية من الشعب السوري كي نعتبره الممثل الشرعي للسوريين".

وبذات الوقت فرض عقوبات مالية على اثنين من قادة جبهة النصرة بعد ساعات من إدراجها على لائحة الخارجية الأمريكية للمنظمات "الإرهابية". تلتها تصريحات أوباما بأنه "لا يشعر بالارتياح تجاه كل الذين يشاركون على الأرض في القتال ضد (الرئيس بشار) الأسد، وبعضهم تبني كما يعتقد أجندات متطرفة ومعادية لأميركا، وسيحرص على التفريق بين هذه العناصر"، وقد سمي أوباما جماعة جبهة النصرة لأهل الشام التي تتهمنا واشنطن بالارتباط بتنظيم القاعدة في العراق.

هذا من الجانب السياسي أما الجانب العسكري فسوف يعمد الغرب في الأيام القادمة إلى إجراء عملية جراحية في بنية النظام نفسه ربما تضطر معه أمريكا لاستخدام بعض القوة وهذا ما فسره ادراج مبلغ (760 مليون دولار في ميزانيتها السنوية لعام 2013، الأربعاء الماضي، تخصص عملية عسكرية في سوريا تتضمن وجود قوات أميركية على الأرض وتأمين مراكز الصواريخ والأسلحة الكيماوية، بعد أن أكد عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي الخميس تأييدهم لأي إجراء عسكري قد تتخذه الولايات المتحدة ضد الحكومة السورية إذا ثبتت نية بشار الأسد استخدام أسلحة كيماوية ضد الشعب السوري ، وهذا طبعاً في حال الفشل في استصدار قرار من مجلس الأمن ، وفشل المفاوضات الجارية بين روسيا والإبراهيمي وامريكا في جنيف .

وبالطبع هم يربطون تدخلهم باستخدام عصابة الأسد للسلاح الكيماوي ولكن ليس اي كيماوي فكما تبين في الأيام الماضية أن الأسد يحاول اختبار جديتهم من خلال استخدام القنابل الفوسفورية والجرثومية وبعض الأسلحة الكيماوية المحدودة التأثير في كل من معرة النعمان ودوما وداريا ودير الزور والسفيرة ، بينما هم يركزون على سلاح السارين وغيره من الأسلحة الفتاكه و ذات التأثير الممتد جغرافيا ، والذي تم تجهيز اربع طائرات منه اثنان في مطار الضمير واثنتان في مطار بلي العسكري، بغية استخدامهم في اللحظة الأخيرة في كل من حلب ودمشق وهذا ما يقصدانه.

ولكن السؤال متى يكون التدخل قبل أم بعد الاستخدام؟ .

فحسب تصريحات ماكين " أنه في حالة استخدامه الأسلحة الكيماوية فإننا متحدون في دعمنا للرئيس باراك أوباما كي يستخدم القوة العسكرية للإطاحة بنظام بشار الأسد"

أما المجموعة الأوربية فأوضحت " أن دعمها للرئيس أوباما في حال اتخاذه أي عمل عسكري ضد الحكومة السورية يتعلق بالحد من فرص استخدام حكومة بشار الأسد لتلك الأسلحة".

لكننا نرى أن الاختلاف في وجهات النظر ليس على التدخل ، لأن الغرب ومن خلال تجربتنا في السنتين الماضيتين من عمر الثور لا يهمه حجم الخسائر البشرية في الداخل السوري وإنما يهمه تأثير ذلك على دول الجوار ، لذلك فإن التدخل واقع لا محالة سواء استخدم بشار الكيماوي أم لم يستخدمه ، وسواء سقط بشار أم استخدم الكيماوي للحفاظ على سلطته .

لقد فعل "المجلس الوطني السوري" خيراً أن استبق في ادراكه لتلك الحقيقة الائتلاف الوطني السوري وسارع، يوم الجمعة، إلى إعلان رفضه القاطع لفكرة التدخل ونشر قوات حفظ السلام في سوريا التي نادي بها الإبراهيمي ، معتبراً أن ذلك سيكون "احتلالاً مباشراً" ، داعياً كافة قوى المعارضة الأخرى إلى رفض هذا الأمر أيضاً.

"لأن المراد من ذلك إجهاض الثورة وهي في أوج عطاءاتها وانتصاراتها المتلاحقة، أمام نظام يتهاوى ويتهالك ميدانياً وداخلياً وبنرياً".

معللاً أن "نتائج مثل هكذا خطوة هي:

أولاً، تقسيم سوريا سياسياً وجغرافياً ومحاولة إضفاء الطابع الطائفي على هذا التقسيم.

وثانياً، إعادة تثبيت النظام السوري المتهاوي والمتهالك، والذي يعيش أيامه الأخيرة، بل رممه الأخير".  
و"السبب الثالث هو أن نشر قوات حفظ سلام تعطي الذريعة للنظام ومن ورائه، القوى الدولية ذات المصلحة بصيغة ثوارنا وأبطالنا بصيغة الإرهاب".

وهذا ما ظهرت بوادره عند ادراج جبهة النصرة على قائمة الارهاب وربما يتبعها أسماء ألوية أخرى تسمى بسميات اسلامية قد لا تعجب الغرب ، فالوضع في سوريا اصبح خطراً جداً بالنسبة لهم وهم عازمون على التحرك الى الامام. وفهم تتنفيذ اتفاقية جنيف وبلغت بده عملية انتقال للسلطة لذلك هم يضغطون باتجاه تشكيل حكومة للتعامل معها في تطبيق الحل السلمي المرسوم كما صرحت كلنتون بأن "أي مرحلة انتقالية تعني الحفاظ على صورة موحدة وديمقراطية" ، لافتاً الى انه "يجب على كل سوري ان يشارك في هذه العملية، وهذا يخص الرئيس الاسد كذلك".

لذلك هم يريدون نشر قوات حفظ سلام في اللحظة التي تمثل فيها العمليات الميدانية لصالح المعارضة وتشكل تهديد حقيقي على بقاء الاسد، بحيث تضمن وقف اطلاق نار بين الأطراف المتحاربة في سوريا، ومن ثم تشكيل حكومة انتقالية كاملة الصلاحيات تضم عناصر من الحكومة المشكلة من قبل الائتلاف وعناصر من الحكومة الحالية متفق عليهم، يبقى الخلاف حول وضع الأسد بين بقائه في منصبه حتى نهاية ولايته عام 2014، أو تحييه عن منصبه وخروجه مع عائلته بشكل أمن، وتصريحات رئيس الاكوادور تصب في هذا المسار في مقابلة مع صحفة "فولا دى ساو باولو" ، "الاثنين الماضي" بأن فيصل المقداد نائب وزير الخارجية السوري زار بلاده منذ نحو أسبوعين" ، نافياً أن يكون المسؤول السوري قد بحث خلال هذه الزيارة إمكانية لجوء بشار الاسد وعائلته إلى الاكوادور، وأن بلاده سوف تدرس إمكانية منح الرئيس السوري بشار الأسد حق اللجوء السياسي إذا طلب منها ذلك.

خاصة بعد أن أيدن الغرب أن المجالس الثورية في الداخل ترفض التعامل مع الاسد ونظامه كله ، وأن مطلب الشعب التأثير بالكامل هو إسقاط النظام بكل رموزه ومكوناته.

لذلك ربما تلأجأ أمريكا والغرب في محاولتها الضغط على الائتلاف لقبول مبادرتها من خلال استخدام كرت انفصال الأقليات في اي مرحلة من مراحل الفترة الانتقالية ، بحيث يمكن استعمالها عند الضرورة لانتزاع مواقف وتنازلات تحقق مصالح القوى الدولية التي تدير مشروع قوات حفظ السلام وتسيطر عليه.

و الضغط باتجاه نزع أسلحة المقاتلين من كل الأطراف وخاصة ( جبهة النصرة)،

باعتبار أن فرض وقف إطلاق النار. غايتها الأساسية حسم النزاع الداخلي ووقف الحرب الأهلية؛ و نزع سلاح المقاتلين وحماية الأهداف الحيوية (المطارات والموانئ والسدود وحقول النفط والمصارف والوزارات، إلخ)، وشرطة دولية مهمتها الإشراف على الشرطة المحلية، وفريق من الإداريين والسياسيين لمراقبة أداء الإدارات المحلية، وفريق من الحقوقين والمراقبين للإشراف على الانتخابات وعلى كتابة الدستور والانتقال السلمي للسلطات.

خلال تلك الفترة سوف يكون الابراهيمي هو المندوب السامي الأممي، وتبقى البلاد في حالة سيادة منقوصة حتى إنتهاء عمل البعثة الدولية رسمياً.

وهذا ما اشار إليه أوباما في تصريحاته أمس " بوجود مسؤوليات تترافق مع الاعتراف، وأضاف أنه يجب التأكيد من أن المعارضة تنظم نفسها بشكل فعال وتمثل كل الأطراف وتبدى التزاماً بعملية انتقال سياسي تحترم حقوق المرأة وحقوق الأقليات.

والنتيجة هي أن أمريكا والغرب لن يقبل ابدا بتسلیح المعارضة ، وهذا ما صرّح به امس جاي كارني في مؤتمر صحافي "نحن نقدم مساعدة إنسانية للشعب السوري، ونقدم مساعدة غير قاتلة للمعارضة، لكن موقفنا بشأن تقديم مساعدات قاتلة لم يتغير".

لأنهم يعلمون بجد كي لا تتحقق الثورة أهدافها بعيدا عن أعينهم ، بدايةً وأن لا تمس الثورة بمحظوراتهم المعلنة نهايةً. فالحذر الحذر من السقوط في شرك ما يدبر في الخفاء فالغرب لا يهمه خيرية الأمة... ويقتضي الواجب الوطني أن نكون على جانب كبير من الوعي لما يدور الآن في أدق وأخطر مراحل الثورة ، وأن نحسن التعامل مع أي احتمال أو توقع.

المصادر: